World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 22 – 26 يونيو/حزيران 2026

التوزيع: عام
التاريخ: 16 أبريل/نيسان 2026
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 8 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2026/8-A/1/DRAFT
المسائل التشغيلية – الخطط الاستراتيجية القطرية
لاتّخاذ قرار

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

مشروع الخطة الاستراتيجية القطرية لكوت ديفوار (2026–2029)

المدة	1 يوليو/تموز 2026–30 يونيو/حزيران 2029
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**	107 393 52 دولارات أمريكية
الدرجة على الإطار بشأن المساءلة عن النتائج*	8-2

* الإطار بشأن المساءلة عن النتائج هو نهج لقياس الأداء يدرج تتبع البرامج والتتبع المالي ويقدم نهجا قائما على النتائج في البرمجة التي تركز على الأشخاص.

موجز تنفيذي

حققت كوت ديفوار تقدما كبيرا في النمو الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية والاستقرار السياسي. ولكن في عام 2025، كان هناك أكثر من مليون شخص يعانون من انعدام في الأمن الغذائي يرتقي إلى مستوى الأزمة (المرحلة 3 من نظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي). كما أن حالة الأمن الغذائي لما مجموعه 3.3 مليون شخص إضافي كانت ترزح تحت الإجهاد (المرحلة 2)، في حين لا يزال سوء التغذية – ولا سيما بين النساء والأطفال – شاغلا يتعلق بالصحة العامة. ويعزى انعدام الأمن الغذائي إلى المخاطر الطبيعية، والتدهور البيئي وأوجه الضعف الهيكلي بالإضافة إلى عواقب الأزمات في البلدان المجاورة. وفي الوقت نفسه، يؤدي الضغط المتزايد على الموارد الطبيعية والخدمات المحلية إلى زيادة الحاجة إلى حلول متكاملة ومستدامة ومدفوعة وطنيا.

ولمواجهة هذه التحديات، تتواءم الخطة الاستراتيجية القطرية **للبرنامج** لكوت ديفوار للفترة 2026–2029 مع الأولويات الوطنية، بما في ذلك خطة التنمية الوطنية للفترة 2026–2030، وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة نفسها. وتتمحور الخطة الاستراتيجية القطرية حول حصيلتين متكاملتين.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد M. Hollingworth
مساعد المديرة التنفيذية
إدارة العمليات البرامجية
بريد إلكتروني: matthew.hollingworth@wfp.org

السيدة O. Hantz
المديرة القطرية
بريد إلكتروني: olivia.hantz@wfp.org

- *الحصيلة 1*: يمكن للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والمتضررين من الصدمات في كوت ديفوار تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية الأساسية أثناء الصدمات وبعدها.
- *الحصيلة 2:* بحلول عام 2029، تمتُّع الحكومة بقدرة معززة على تنفيذ برنامج مستدام للوجبات المدرسية من خلال تعزيز نظام غذائي قادر على الصمود يشمل سبل كسب عيش محسنة، وإدارة أفضل للموارد الطبيعية، وتطوير سلاسل القيمة المحلية.

وفي إطار الحصيلة 1، سيقدم **البرنامج** مساعدة غذائية مستهدفة وتدخلات للوقاية من سوء التغذية الحاد بما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية مع تعزيز نظم الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها. وسيشمل الدعم تعزيز آليات الإنذار المبكر والآليات التي تقودها الحكومة لضمان حصول الأسر الأشد ضعفا على المساعدة المناسبة في الوقت المناسب. وسيتم، حيثما أمكن، ربط المستفيدين تدريجا بأنشطة التعافي وبناء القدرة على الصمود في إطار الحصيلة 2.

وفي إطار الحصيلة 2، سيدعم **البرنامج** الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز تغطية برامج الوجبات المدرسية، ونوعيتها واستدامتها، مع التركيز على نماذج المنتجات المحلية. وستعزز التدخلات المتكاملة سبل كسب العيش في المناطق الريفية، واستصلاح الأراضي، وتطوير سلسلة القيمة المحلية، ووصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق. وتركز الخطة الاستراتيجية القطرية تركيزا قويا على تمكين النساء والشباب، وتعزيز الملكية المجتمعية، وتقوية النظم الغذائية المستدامة.

وتظهر هذه الخطة الاستراتيجية الدور المتطور **للبرنامج** كجهة تمكينية استراتيجية، تعمل في شراكة وثيقة مع المؤسسات الوطنية لدعم تنفيذ السياسات، وتعزيز النظم، وتحسين استدامة التدخلات. وينصب تركيز كبير على تعزيز القدرات المؤسسية وزيادة الملكية الوطنية للبرامج. وخلال فترة الخطة، سيعيد **البرنامج** تدريجيا موازنة مشاركته، جامعا بين التنفيذ المباشر الانتقائي والدعم المكثف لقدرات الحكومة على المستويين الوطني واللامركزي. ويهدف هذا النهج إلى تعزيز الإدارة والتمويل الوطنيين المتينين بشكل متزايد لبرامج الوجبات المدرسية وبرامج تعزيز القدرة على الصمود، بينما يواصل **البرنامج** تقديم المساعدة التقنية المصممة خصيصا، ودعم السياسات، والاستثمارات التحفيزية لمواكبة هذا التطور. وخلال فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، سيستكشف **البرنامج** أيضا مع الحكومة خيارات المشاركة المستقبلية **للبرنامج**، بما في ذلك نماذج بديلة للحضور القطري اعتبارا من عام 2029.

وسيواصل **البرنامج** تعزيز البرمجة المتكاملة من خلال مواءمة الجهود عبر مجالات الأمن الغذائي، والتغذية، والتعليم والقدرة على الصمود، بدعم وثيق للنظم والبرامج التي تقودها الحكومة. وستكون الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الحكومية، والوكالات التقنية والمجتمع المدني أساسية لتحقيق أكبر أثر وتقديم حلول قابلة للتطوير ومحددة السياق. وسيواصل الابتكار، وتوليد الأدلة، وإدماج حلول تكنولوجيا المعلومات وتعزيز التنسيق على جميع المستويات دعم تحقيق نتائج فعالة. وسيعتمد **البرنامج**، في جميع تدخلاته، نهجا قائما على الاحتياجات يتواءم مع المبادئ الإنسانية.

ومن خلال هذه الخطة الاستراتيجية القطرية، يؤكد **البرنامج** مجددا التزامه بدعم القيادة الوطنية في التصدي للتحديات الغذائية والتغذوية، وتعزيز القدرة على الصمود، والمساهمة في التنمية المستدامة في كوت ديفوار.

مشروع القرار*

يوافق المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية لكوت ديفوار (2026-2029) (WFP/EB.A/2026/8-A/1) بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 107 393 52 دولارات أمريكية.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

1- التحليل القطري وتقييم الاحتياجات

1- لا تزال كوت ديفوار، التي قدر عدد سكانها بنحو 32.8 مليون نسمة في عام 2025،[1] مع نمو سكاني مستدام بنسبة 2.73 في المائة، تواجه تحديات متعددة الأبعاد تتعلق بانعدام الأمن الغذائي، والفقر وعدم المساواة الاجتماعية. وقد تضاعفت نسبة الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي من 7 في المائة في عام 2022 إلى 14 في المائة في عام 2024. واعتبارا من نوفمبر/تشرين الأول 2025، كان 1.03 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وكان أكثر من 3.3 مليون شخص معرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي. وفي 8 من أصل 31 منطقة، لا يستطيع أكثر من ربع السكان تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية.[2]

2- وحافظت كوت ديفوار منذ استقلالها في عام 1960 على بيئة سياسية مستقرة نسبيا، قطعها عدم الاستقرار فقط بين أواخر التسعينيات وعام 2011. ومُذاك، عاد البلد إلى السلام والإصلاح، وأصبح واحدا من أسرع الاقتصادات نموا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي حين يتوقع أن يبلغ متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 6.5 في المائة في 2025–2026[3] – مدفوعا بزيادة إنتاج الكاكاو، والاستثمارات في البنية التحتية، والتنمية الصناعية الزراعية، واستخراج الموارد – أضافت الضغوط المتداخلة الأخيرة، بما في ذلك الفيضانات، وإزالة الغابات، وآثار جائحة كورونا 2019، وتحركات السكان من البلدان المجاورة، مستويات جديدة من الضعف.[4]

3- ولا تزال كوت ديفوار بلدا متوسط الدخل من الشريحة الدنيا، حيث تحتل المرتبة 157 من بين 193 بلدا في تقرير مؤشر التنمية البشرية لعام 2025.[5] وانخفض معدل الفقر من 55.4 في المائة في عام 2011 إلى 37.5 في المائة في عام 2021، على الرغم من استمرار التفاوتات بين المناطق الريفية والحضرية.[6] ولا تزال مؤشرات سوء التغذية مقلقة: فمعدل انتشار سوء التغذية الحاد العام بين الأطفال دون سن الخامسة يبلغ 3.7 في المائة، وعلى الرغم من انخفاض معدل التقزم، حيث بلغ 21.4 في المائة في عام 2025[7] (بالمقارنة مع 23 في المائة في عام 2021). ويعد سوء التغذية المزمن مرتفعا بشكل خاص في المناطق الريفية الشمالية والشمالية الشرقية. ولا يزال معدل الإصابة بفقر الدم مرتفعا، حيث يصيب 68 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و59 شهرا و61 في المائة من النساء.[8] وبالإضافة إلى مظهر الضعف هذا، يقدر أن 000 410 شخص مصابون حاليا بفيروس نقص المناعة البشرية في كوت ديفوار، على الرغم من تصنيفها كـ "بلد على المسار السريع" من قبل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.[9،10]

4- كما أن كوت ديفوار أحد أكثر البلدان تعرضا للصدمات الطبيعية في العالم، حيث تحتل المرتبة 134 من بين 187 بلدا في مؤشر التكيف العالمي لجامعة نوتردام.[11] وما يقرب من 60 في المائة من الأراضي المنتجة متدهورة، وقد فقد البلد 90 في المائة من غاباته خلال القرن الماضي.[12] وأدى التوسع الزراعي والكوارث البيئية المتكررة إلى تفاقم تدهور التربة وفقدان التنوع

---

[1] وكالة الإحصاء الوطنية. 2025. *الأرقام الرئيسية لكوت ديفوار*.

[2] الإطار المنسق. 2025. *نتائج تحليل الوضع الحالي والمتوقع لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي الحاد*.

[3] مجموعة Credit Agricole. 2025. لمحة عامة عن الوضع الاقتصادي والسياسي في كوت ديفوار.

[4] مجموعة البنك الأفريقي للتنمية. الصفحة على شبكة الإنترنت: جمهورية كوت ديفوار.

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2025. رؤى التنمية البشرية | تقارير التنمية البشرية.

[6] جمهورية كوت ديفوار. 2021. *الخطة الوطنية للتنمية 2021-2025*.

[7] استقصاء الرصد والتقييم الموحدين لحالات الإغاثة والانتقال، 2025.

[8] جمهورية كوت ديفوار. 2023. *المسح الديمغرافي والصحي لكوت ديفوار 2021: التقرير النهائي*.

[9] برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. 2015. *فهم المسار السريع؛ تسريع الإجراءات لإنهاء وباء الإيدز بحلول عام 2030*.

[10] برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. الصفحة القطرية لكوت ديفوار.

[11] جامعة نوتردام. 2024. مؤشر التكيف العالمي لجامعة نوتردام المؤشر القطري: التصنيفات.

[12] خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في كوت ديفوار. 2017. *ملخص لصانعي القرار: الاستراتيجية الوطنية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في كوت ديفوار*.

البيولوجي، مما دفع الحكومة إلى تشجيع ممارسات زراعية وبيئية أكثر استدامة.[13] وقدرة الأسر على التكيف محدودة بسبب الفقر، والاعتماد على الزراعة البعلية، وعدم المساواة في الوصول إلى الأراضي.

5- ولا تزال الزراعة ركيزة أساسية للاقتصاد، حيث تساهم بنسبة 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف 48 في المائة من السكان.[14] ومع ذلك، تهيمن المحاصيل النقدية على هذا القطاع، مما أدى إلى انخفاض إنتاج المحاصيل الغذائية وزيادة التعرض لتقلبات الأسعار. ومعظم المزارعين هم من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يعيشون تحت خط الفقر، ولديهم وصول محدود إلى الأراضي، والمدخلات والخدمات الزراعية.[15] وتعيق التفاوتات بين الرجال والنساء في الزراعة الإنتاجية وتسلط الضوء على الحاجة إلى سياسات تعزز حقوق النساء في الأراضي، وتحسن وصولهن إلى التمويل، وتدمج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة – وخاصة النساء – بشكل كامل في البرامج الوطنية. ويعد الانتقال إلى نظم غذائية مستدامة أولوية وطنية، تتطلب الاستثمار في التجهيز المحلي، وتنويع المحاصيل واستصلاح الأراضي.

6- ومنذ عام 2021، شهدت كوت ديفوار عددا متزايدا من طالبي اللجوء الفارين من انعدام الأمن في بوركينا فاسو. وحتى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، استضاف البلد 584 73 طالب لجوء.[16] وقد أدى ذلك إلى زيادة الضغط على الموارد المحدودة بالفعل في المناطق الريفية، حيث الوصول إلى الخدمات الأساسية محدود، وتدهور البيئة آخذ في التسارع. وقد أدى الطلب المتزايد على الغذاء، والماء، والأراضي والمساكن إلى تفاقم التحديات القائمة مسبقا المتعلقة بالفقر، وبطالة الشباب، وإدارة الموارد الطبيعية والتماسك الاجتماعي في سياق التوترات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالزراعة، والرعي، وفي بعض المناطق، التعدين الحرفي غير القانوني للذهب.

7- وفي مجال التعليم، أحرزت كوت ديفوار تقدما ملحوظا، خصوصا على مستوى المرحلة الابتدائية، من خلال تحسين البنية التحتية، وتوظيف المعلمين وبذل الجهود الرامية إلى تقليل التفاوتات. تبلغ معدلات الالتحاق الصافية 96 في المائة للبنات و94 في المائة للأولاد، وتبلغ معدلات إتمام الدراسة 85 في المائة و80 في المائة على التوالي.[17] ومع ذلك، لا يزال 2.3 مليون طفل[18] بلا تعليم. ويشمل ذلك مليوني طفل لم يلتحقوا بالمدرسة قط و000 300 طفل تركوا الدراسة. وتشمل العوائق التي تحول دون الحصول على التعليم محدودية الوصول في المناطق الريفية، والقيود الاجتماعية والاقتصادية، والتحديات الإدارية مثل عدم وجود شهادات ميلاد. وعلى الرغم من زيادة الاستثمار، لا تزال مسائل مثل اكتظاظ الصفوف ونقص المعلمين تؤثر على جودة التعليم.[19]

8- ولئن تم إحراز بعض التقدم، فلا تزال التفاوتات بين النساء، والرجال، والبنات والأولاد تشكل مصدر قلق كبير. وبحسب التقييم العالمي الذي أجراه المنتدى الاقتصادي العالمي خلال عام 2025، تحتل كوت ديفوار المرتبة 127 من أصل 148 بلدا، مما يشير إلى استمرار وجود الفجوات التي تؤثر بنحو غير متناسب على النساء والبنات.[20] والنساء أكثر عرضة للفقر ويتأثرن بشكل غير متناسب بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتعوق محدودية الوصول إلى الأراضي، والتكنولوجيا، وصنع القرارات والتعليم من قدرة النساء على المشاركة الكاملة في مبادرات التنمية والاستفادة منها.

9- ويمثل الشباب أولوية حاسمة للتنمية الوطنية. ووفقا لتعداد عام 2021، فإن ما يقرب من نصف السكان تقل أعمارهم عن 20 عاما. وعلى الرغم من وجود الكثير من البرامج الموجهة للشباب، لا تزال التحديات قائمة. ولا تزال بطالة الشباب مرتفعة، حيث إن 18.8 في المائة من الشباب غير ملتحقين بالتعليم، أو العمل أو التدريب. وتتأثر الشابات بشكل خاص. ويعد توسيع فرص التعليم، والتدريب والمشاركة الاقتصادية أمرا أساسيا لتعزيز النمو المستدام.

---

[13] انظر التزامات كوت ديفوار في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي عقدت في مايو/أيار 2022 في أبيدجان.

[14] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2020. *ملف الزراعة الرقمية – كوت ديفوار*.

[15] حكومة كوت ديفوار و**البرنامج**. 2018. *المراجعة الاستراتيجية الوطنية "القضاء التام على الجوع" كوت ديفوار*.

[16] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. بوابة البيانات التشغيلية: كوت ديفوار. البيانات في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[17] حكومة كوت ديفوار. 2022. *الإحصاءات المدرسية 2022-2023*.

[18] ما يقرب من ثلث السكان في سن الدراسة.

[19] منظمة الأمم المتحدة للطفولة. 2021. التوليف الإقليمي للدراسات والتقارير الوطنية عن الأطفال والمراهقين خارج المدرسة. غرب ووسط أفريقيا.

[20] انظر المنتدى الاقتصادي العالمي، 2025.

2- الأولويات الوطنية والمساعدة الجماعية

10- هذه الخطة الاستراتيجية القطرية لكوت ديفوار، التي تغطي الفترة 2026–2029، هي نتيجة لعملية تشاورية شاملة تضمنت اجتماعات ثنائية ومشاورات وطنية وإقليمية جمعت خبراء في مجالات الأمن الغذائي، والزراعة، والنظم الغذائية، والشؤون الإنسانية، والتغذية، والتعليم، والصحة، والاقتصاد والبيئة، والسلطات المحلية، والمسؤولين الحكوميين، والجهات المانحة، والمجتمع المدني، ومجموعات النساء، والشباب.

11- وبالتوازي مع صياغة الخطة الاستراتيجية القطرية، تشاورت الحكومة والأمم المتحدة حول خطة التنمية الوطنية لكوت ديفوار للفترة 2026–2030 وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة نفسها. وتتلاقى الأولويات في جميع الخطط الثلاث حول تنمية رأس المال البشري، والوصول إلى الخدمات، وتمكين النساء والشباب، والتنمية المحلية والاقتصادية المستدامة. ويشكل الأمن الغذائي والتغذوي جزءا لا يتجزأ من الخطط، إلى جانب التعليم، والصحة، والعمالة، والحوكمة. كما أدخلت الحكومة سياسات رئيسية بشأن الحماية البيئية، والزراعة القادرة على الصمود، والتكيف مع الظواهر الجوية المتطرفة بدعم من مختلف الشركاء. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك ثغرات، ولا سيما في إدماج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في البرامج البيئية والزراعية الواسعة النطاق.

12- وفي عام 2023، انضمت الحكومة إلى التحالف العالمي للوجبات المدرسية الذي أنشئ في مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021، مما يدل على التزامها بجعل برامج الوجبات المدرسية ركيزة أساسية لتنمية رأس المال البشري. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة في ترجمة هذا الالتزام إلى إطار قانوني وتشغيلي قوي. ويؤدي عدم وجود قانون مخصص، ومحدودية التنسيق بين القطاعات إلى إعاقة تنفيذ هذا الالتزام وتوسيع نطاقه بصورة فعالة.[21] وفي حين يدعم الشركاء الرئيسيون الحكومة في هذا العمل، فإن الثغرات الحرجة تعوق الجهود الرامية إلى تحقيق التغطية الشاملة وتقوية الإطار المؤسسي.[22]

13- وتعمل كوت ديفوار بشكل نشط على تعزيز السيادة الغذائية من خلال استثمارات كبيرة في الإنتاج المحلي للأغذية، وتحويلها وجعلها في متناول الجميع. وتركز خطة الاستثمار الزراعي الوطنية من الجيل الثاني، التي تغطي الفترة 2018–2025، على تطوير سلاسل القيمة، وتعزيز رصد الأمن الغذائي، وتحسين البرامج التي تقودها الحكومة لصالح السكان الضعفاء.

14- وأبدت كوت ديفوار التزاما راسخا بالتغذية من خلال اعتماد سياسات رئيسية وإنشاء هيئة تنسيق رفيعة المستوى في عام 2019 – تُعرف الآن باسم المجلس الوطني للأغذية والتغذية – وهي مسؤولة عن تنفيذ السياسات الوطنية للتغذية وضمان التنسيق بين القطاعات. وتهدف خطة تغذية وطنية متعددة القطاعات للفترة 2024–2027 إلى تحسين الحالة التغذوية وتنمية الطفولة المبكرة من خلال معالجة سوء التغذية، ونقص المغذيات الدقيقة، وانتشار الحالات المرتبطة بزيادة الوزن. ومع ذلك، لا يزال تمويل التدخلات التغذوية منخفضا، حيث لا يمثل سوى 0.53 في المائة من إجمالي الإنفاق الصحي. وسيكون تعزيز التنسيق المتعدد القطاعات، وزيادة الاستثمار، وتوسيع نطاق مبادرات التغيير الاجتماعي والسلوكي من الأمور الضرورية لضمان فعالية الخطة على المستوى الوطني.

15- وجعلت كوت ديفوار الحماية الاجتماعية أولوية استراتيجية، كما يتجلى في استراتيجيتها الوطنية للحماية الاجتماعية للفترة 2024–2028، وخطة التنمية الوطنية للفترة 2021–2025، والخطة الاجتماعية للحكومة للفترة 2022–2024. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، المستندة إلى خمسة محاور استراتيجية، إلى خفض معدل الفقر من 39.4 في المائة إلى 28.6 في المائة بحلول عام 2028، وزيادة الوصول إلى المراكز الاجتماعية وتوسيع نطاق الرعاية الصحية الشاملة. وعلى الرغم من هذا الالتزام، لا يزال نظام الحماية الاجتماعية مجزأ، مع تغطية محدودة وسجل اجتماعي غير مكتمل. ويواجه السكان الريفيون والنساء فجوات كبيرة في إمكانية الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي والرعاية الصحية، وهي نقطة ضعف تتفاقم بفعل تمثيل النساء غالبية العمال في القطاع غير الرسمي، والذي يشكل 71 في المائة من القوة العاملة. وتعمل الحكومة مع الشركاء على تعزيز تنفيذ الاستراتيجية وإنشاء سجل اجتماعي شامل.

---

[21] يغطي البرنامج الوطني للوجبات المدرسية حاليا 36 في المائة من المدارس. انظر البنك الدولي. 2025. *النهج النظمي لتحقيق نتائج تعليمية أفضل – التغذية المدرسية. التقرير القطري لكوت ديفوار، فبراير/شباط 2025*. (غير متاح على الإنترنت).

[22] حكومة كوت ديفوار. 2022. الجمعية العامة للتعليم، تقرير توليفي عن المشاورات الوطنية.

16- ومنذ وصول طالبي اللجوء الفارين من انعدام الأمن في المنطقة،[23] عززت كوت ديفوار قدرتها على الاستعداد والاستجابة بدعم من هيئات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية أخرى. ولا تزال التحديات قائمة، لا سيما في المناطق الشمالية والحدودية، حيث تؤدي محدودية البنية التحتية، والثغرات في تقديم الخدمات، وانعدام الأمن الإقليمي إلى زيادة الضغط على الإسكان، والعمالة وشبكات الأمان. ولمعالجة الاحتياجات الفورية والقدرة على الصمود على المدى الطويل، تعتمد كوت ديفوار نهج محور العمل الإنساني والتنمية والسلام. وتركز الجهود على توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتعزيز الشمول الاقتصادي، وتقوية التماسك الاجتماعي، وتمتين القدرة على الصمود في وجه الصدمات وعوامل الإجهاد. وعلى الرغم من إحراز تقدم، وتنفيذ شركاء مثل البنك الدولي لبرامج التماسك الاجتماعي، هناك حاجة إلى مزيد من الدعم التقني والمالي لتمكين توسيع نطاق الحلول الدائمة لطالبي اللجوء، ولا سيما في ما يتعلق بالإدماج الاجتماعي والاقتصادي، والوثائق القانونية، وتخطيط الحوكمة.

3- الميزة النسبية للبرنامج وقدراته وإمكاناته في كوت ديفوار

17- يتمتع **البرنامج** بميزة نسبية واضحة في كوت ديفوار بسبب قدرته على العمل في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، وربط الاستجابة لحالات الطوارئ بالقدرة على الصمود على المدى الطويل وتعزيز النظم. ويتيح له وجوده القوي في الميدان، وشراكاته الطويلة الأمد مع الحكومة والمجتمعات المحلية، وخبرته المثبتة في إدارة سلاسل الإمداد والنظم الغذائية تقديم المساعدة على نطاق واسع مع التكيف مع الاحتياجات المتغيرة. وقدرة **البرنامج** القوية في مجال البيانات والتحليلات، وريادته في مجال الوجبات المدرسية، ودوره المتنامي في تعزيز النظم الوطنية، بما في ذلك شبكات الأمان والتغذية، تعزز مكانته كممكّن استراتيجي للأولويات الوطنية. ومن خلال سد الثغرات بين السياسات والتنفيذ، يملأ **البرنامج** فراغات بالغة الأهمية خلفتها الجهات الفاعلة الأخرى – ولا سيما في المناطق الريفية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي – بينما يدعم المؤسسات الوطنية في جهودها الرامية إلى بناء نظم غذائية مستدامة ورأس مال بشري.

18- وأعاد تقييم أجري عام 2024 للخطة الاستراتيجية القطرية لكوت ديفوار للفترة 2019–2023 تأكيد المكانة القوية **للبرنامج** وفعاليته في معالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛ كما أشاد **بالبرنامج** لتقديمه الدعم السياساتي في ما يتعلق باستدامة البرنامج الوطني للوجبات المدرسية، وتقوية الأرز، والجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الحكومة والشركاء على الاستعداد لصدمات الأمن الغذائي والاستجابة لها.

19- وأكد تقييم منتصف المدة للمرحلة الثانية من مشروع يندرج في إطار برنامج ماكغفرن-دول الدولي للأغذية من أجل التعليم وتغذية الأطفال التابع لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية، أهمية المشروع العالية ومواءمته مع الأولويات الوطنية، ولا سيما في معالجة انعدام الأمن الغذائي، وتحسين محو الأمية، وضمان تلبية الاحتياجات الخاصة للأولاد والبنات في المناطق الضعيفة. وأكّد التقييم وجود مسار إيجابي، بما يشمل التزام حكومة كوت ديفوار المتزايد تدريجيا بتحقيق استدامة عملية الانتقال. وأظهر المشروع أيضا عناصر استدامة قوية من خلال المشاركة المجتمعية القوية، والجهود المستمرة لبناء القدرات، والزيادة التدريجية في المساهمات المالية الحكومية.[24] وعلاوة على ذلك، فقد أحرز المشروع تقدما ملحوظا في الحد من الجوع في منتصف النهار، وزيادة الالتحاق بالمدارس ومحو الأمية – ولا سيما بين البنات – وتعزيز مشاركة النساء في الهياكل المجتمعية مثل مجموعات المزارعين، ولجان المدارس والمساعدة الغذائية مقابل الأصول وعمليات التخطيط المحلية. ويتسق هذا النهج المتكامل والمتعدد القطاعات مع مشاركة **البرنامج** الأوسع نطاقا في المبادرات الأخرى التي تمولها الجهات المانحة، حيث يجمع بين الدعم التشغيلي المستهدف للحفاظ على إمكانية الحصول على وجبات مدرسية ذات جودة عالية مع تدخلات تكميلية في مجالات الصحة والتغذية والتعليم، مع تعزيز الروابط مع نظم الإنتاج الزراعي المحلية.

[23] جاء طالبو اللجوء من مالي، ولكن في السنوات الأخيرة جاء معظمهم من بوركينا فاسو.

[24] **البرنامج**. 2025. *تقييم منتصف المدة للدعم المقدم لبرنامج دعم الاستدامة الكاملة للمقاصف المدرسية في كوت ديفوار للفترة 2020-2026*. برنامج ماكغفرن–دول الدولي للأغذية من أجل التعليم وتغذية الأطفال التابع لوزارة الزراعة الأمريكية.

20- وساعد دور **البرنامج** التنظيمي وقيادته التقنية على جعل كوت ديفوار بلدا مساهما في خطة الوجبات المدرسية على المستويين الإقليمي والدولي. ومن خلال تسهيل مشاركة الحكومة في المنتديات الرفيعة المستوى،[25] مكّن **البرنامج** أصحاب المصلحة الوطنيين من تبادل الخبرات، والتفاعل مع الأقران والدعوة إلى الوجبات المدرسية كاستثمار استراتيجي في الأمن الغذائي على المدى الطويل، بما يسهم في تحويل النظم الغذائية وأهداف التنمية الوطنية الأوسع نطاقا.

21- وسيظل تعزيز التعاون مع الوزارات التقنية الحكومية، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء المحليين المتعاونين أولوية مركزية في إطار الاستراتيجية الجديدة، بما يتماشى مع نتائج تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية السابقة. وستسهم هذه الجهود في تحسين جودة تخطيط أنشطة **البرنامج** وتنفيذها ورصدها مع تعزيز الاستدامة، والمساءلة والفعالية التشغيلية. وسيركز **البرنامج** بشكل أكبر على تعزيز القدرات المؤسسية والنُهج القائمة على الشراكات لدعم النظم والسياسات والبرامج ذات القيادة الوطنية.

22- وخلال المشاورات الوطنية والإقليمية، حظي **البرنامج** بتقدير واسع لخبرته القوية في استهداف المجتمعات المحلية وتعبئتها. وأبرز الشركاء استخدام **البرنامج** الفعال لنُهج التخطيط التشاركي المجتمعي في برامجه المتعلقة بالقدرة على الصمود، مشيرين إلى أهميتها وترحيب السلطات المحلية والمجتمعات المحلية التي تحظى بالدعم. وقد أثني على هذه النُهج لتعزيزها الملكية المحلية وضمانها تصميم التدخلات خصيصا لاحتياجات المجتمع المحلي وأولوياته.

23- وبالإضافة إلى ذلك، حُددت أيضا قدرة **البرنامج** في مجال سلاسل الإمداد واللوجستيات – ولا سيما في تخزين الأغذية، وتوزيعها والاستجابة لحالات الطوارئ – بأنها أحد الأصول الأساسية. وفي الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2026–2029، سيستخدم **البرنامج** هذه القدرات لتعزيز التنسيق مع المؤسسات الوطنية والشركاء، مع التركيز على تعزيز نظم التنفيذ لكل من الاستجابة لحالات الطوارئ وبرامج الوجبات المدرسية.

4- التموضع الاستراتيجي، وأولويات البرامج والشراكات

اتجاه الخطة الاستراتيجية القطرية والآثار المنشودة

24- ستستفيد الخطة الاستراتيجية القطرية لكوت ديفوار من المزايا النسبية **للبرنامج** لمعالجة التحديات المستمرة في مجال الأمن الغذائي والتغذية، مع مواءمتها مع الأولويات الوطنية المحددة في خطة التنمية الوطنية، وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والاستراتيجية دون الإقليمية لخليج غينيا.[26] وسيتحول **البرنامج**، بصفته شريكا موثوقا للحكومة في تحويل النظم الغذائية، بشكل أكبر نحو البرمجة المتكاملة والمستدامة.

25- وتتمثل الأولوية الرئيسية للحكومة في تعزيز رأس المال البشري لتحسين الإنتاجية، وجذب الاستثمارات وتحويل اقتصاد البلد.[27] ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تدخلات تعزز شمولا أكبر للنساء، والشباب والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي إطار هذه الخطة الاستراتيجية القطرية، سيسعى **البرنامج** إلى اتباع نهج تمكيني قائم على الشراكات، استنادا إلى قدرته المعترف بها على تعبئة المجتمعات المحلية، وربط السياسات والنظم والبرامج الكبيرة الوطنية بأكثر شرائح السكان ضعفا.

26- وستستند الخطة الاستراتيجية القطرية إلى نموذج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، بما يتماشى مع أولوية الحكومة المتمثلة في تحسين رأس المال البشري منذ سن مبكرة. ومن خلال توفير وجبات مدرسية مغذية، ويفضل أن تكون مقواة محليا، وتشجيع الممارسات الصحية من خلال جلسات التغيير الاجتماعي والسلوكي، سيعزز **البرنامج** حصائل التعليم والتغذية. وبالإضافة إلى ذلك، ستدفع التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية التنمية الاقتصادية المحلية من خلال إدماج المزارعين أصحاب الحيازات

---

[25] بما في ذلك ورشة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في داكار حول التمويل المستدام للتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية ومنتدى عالمي لتغذية الأطفال عقد في أوساكا، وحضره وزير التعليم ومحو الأمية، فضلا عن مشاركة حكومة كوت ديفوار في مؤتمر القمة العالمي الثاني لتحالف الوجبات المدرسية الذي عقد في فورتاليزا، البرازيل في أيلول/سبتمبر 2025.

[26] **البرنامج**. 2023. *الوقاية، والاستعداد والاستجابة لتداعيات أزمة الساحل في خليج غينيا (بنن، وتوغو، وغانا وكوت ديفوار)*.

[27] وفقا للبنك الدولي، لدى كوت ديفوار أحد أدنى معدلات الإنتاجية في العالم. زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1 في المائة تترجم إلى انخفاض في معدل الفقر بنسبة 0.6 في المائة فقط.

الصغيرة، والنساء والشباب في سلاسل القيمة. وسيعزز الروابط بين المنتجين المحليين والمدارس، ويدعم ريادة الأعمال لدى الشباب، ويعزز الشراكات التي تحفز النمو.

27- وبالتوازي مع ذلك، سيواصل **البرنامج** تقديم المساعدة الغذائية المستهدفة، بما في ذلك الأغذية المقواة المتخصصة للوقاية من سوء التغذية الحاد، إلى الأشخاص الأكثر ضعفا، مع مساعدته الحكومة على تعزيز النظم المستجيبة للصدمات. وحيثما أمكن، سيعمل **البرنامج** على انتقال المستفيدين من الدعم في حالات الطوارئ إلى تدخلات القدرة على الصمود الطويلة الأجل.

تكامل البرامج

28- في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية، سيعمل **البرنامج** على تعزيز الروابط بين الأنشطة والحصائل من خلال نهج متكامل للنظم الغذائية. ومن خلال ربط وإدماج القدرة على الصمود وسبل كسب العيش، والتغذية والتعليم ودعم البرامج التي تقودها الحكومة، سيهدف **البرنامج** إلى تقديم تدخلات متسقة ومتداعمة ومصممة خصيصا للسياق الوطني. والهدف الشامل هو مساعدة الأسر الضعيفة على الانتقال من المساعدة الطارئة إلى الأمن الغذائي والتغذوي المستدام.

29- وفي إطار الحصيلة 1، سيدعم **البرنامج** التحول من المساعدة غير المشروطة إلى الإغاثة والتعافي على المدى القصير، مما يساعد على استقرار سبل كسب العيش وتلبية الاحتياجات الفورية. ومع تحسن الأوضاع، سيتم ربط الأسر المستفيدة من هذا الدعم بفرص إنشاء الأصول وتعزيز سبل كسب العيش على المدى الطويل من خلال النشاطين 3 و4 في إطار الحصيلة 2. ويتواءم هذا النهج العام مع برامج شبكة الأمان الوطنية، ويهدف إلى تعزيز رأس المال البشري بين الفئات السكانية الأكثر عرضة للمخاطر. وسيتحقق ذلك من خلال توفير أغذية مغذية منتجة محليا للوجبات المدرسية، وتحسين الأنماط الغذائية من خلال دعم سلاسل القيمة المستدامة للأغذية المقواة. وسيسعى **البرنامج** إلى تحقيق التقارب الجغرافي، واستهداف المجتمعات المحلية نفسها على مدى عدة سنوات من خلال مجموعة متكاملة من المساعدات تجمع بين الوجبات المدرسية وإنتاج الأغذية المحلية ودعم توليد الدخل. وستكون التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية بمثابة منصة مركزية لربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالوجبات المدرسية وتنمية سلسلة القيمة المحلية.

30- كما سيتم تعزيز الروابط وأوجه التآزر بين الأنشطة في إطار الحصيلة 2، باستخدام نموذج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية. وعلى سبيل المثال، سيؤدي الدعم التقني في إطار النشاط 3 إلى زيادة إمدادات الأغذية المحلية للوجبات المدرسية (النشاط 2)، بينما ستسمح فوائض الإنتاج للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة (النشاط 4) ببدء أعمال تجارية في مجالات مثل تجهيز الأغذية ونقلها. وسيظل تعزيز القدرات سمة أساسية، حيث يزود الأسر الضعيفة والمؤسسات الوطنية بالمهارات القابلة للتطبيق في سياقات الطوارئ والتنمية.

المشاركة الاستراتيجية مع الشركاء

31- من خلال الخطة الاستراتيجية القطرية، سيواصل **البرنامج** إعطاء الأولوية للمواءمة مع السياسات والنظم الوطنية، ودعم القيادة الحكومية وضمان التنفيذ الفعال من خلال الوزارات المركزية والخدمات اللامركزية. وسيتعاون **البرنامج** بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة مثل الوزارات المسؤولة عن التعليم، والزراعة، والتضامن، والصحة والشؤون الخارجية (من خلال مديرية المعونات والمساعدات للاجئين وعديمي الجنسية) لتعزيز تنفيذ السياسات، وبناء القدرات المؤسسية وضمان برمجة متسقة ومحلية القيادة – وخاصة في ما يتعلق بالوجبات المدرسية، والاستعداد لحالات الطوارئ، والتغذية، والجهود الرامية إلى تعزيز البرامج التي تقودها الحكومة. وسيعمق **البرنامج** انخراطه مع الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الوطنيين لضمان تصميم البرامج وإدارتها وامتلاكها بشكل متزايد على المستوى المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، سيسعى **البرنامج** إلى إقامة شراكة استراتيجية مع وزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية، التي تعد ولايتها الشاملة ودورها التنسيقي ضروريين لضمان تماسك السياسات، وتعبئة الموارد والمواءمة مع أطر التنمية الوطنية.

32- وتتمثل إحدى الركائز الأساسية لهذه المشاركة في مواصلة دعم برنامج الوجبات المدرسية المملوك وطنيا استنادا إلى نموذج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية. وتماشيا مع استراتيجية الوجبات المدرسية الوطنية وتقييم للتغذية المدرسية بنهج النُظم

لتحسين نتائج التعليم أجري في عام 2024،[28] سيساعد **البرنامج** على معالجة الثغرات في التمويل، والرصد، والخدمات اللوجستية والمشتريات المحلية. وستركز الجهود المشتركة مع وزارة التربية الوطنية ومحو الأمية ووزارة الزراعة والتنمية الريفية والمحاصيل الغذائية على تعزيز آليات التنفيذ والمشاركة المجتمعية، وربط المدارس بالمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وعلى نطاق أوسع، سيعمل **البرنامج** مع المجتمع المدني، والشباب ومجموعات النساء والسلطات المحلية لتعزيز الحلول المجتمعية في جميع برامجه.

33- وسيدعم **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشكل مشترك تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لاستدامة المقاصف المدرسية، من خلال وضع تصور لنهج مستدام للتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، والاستفادة من الخبرة التقنية لمنظمة الأغذية والزراعة في مجال الإنتاج الزراعي، ودعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لمنظمات المزارعين وسلاسل القيمة في إطار مبادراته الجارية، ومساعدة **البرنامج** للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة المصممة لتوسيع نطاق المشتريات المحلية وتعزيز الروابط السوقية. وستعمل الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها على ضمان الدعم التكميلي من خلال تقسيم واضح للعمل في مجالات توليد الأدلة، ودعم السياسات، والزراعة المستدامة، وتطوير سلاسل القيمة. وستعمل الوكالات أيضا بشكل مشترك على وضع نموذج اقتصادي للوجبات المدرسية المستدامة، ومواءمة أهداف الزراعة والتغذية والتعليم مع إظهار فوائد اقتصادية واضحة. وتستثمر الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في البرمجة المشتركة التي تعزز التكامل بين المجالات الاستراتيجية من خلال ربط النتائج في تقاريرها، والمواءمة الجغرافية من خلال العمل في المناطق نفسها حتى عند تنفيذ برامج مختلفة، ودعم البرمجة المتسقة من خلال التركيز على السكان المستهدفين نفسهم لتحقيق أكبر أثر جماعي.

34- وسيواصل **البرنامج** مشاركته النشطة في منصات التنسيق القطاعية الرئيسية، بما في ذلك المجموعة المحلية لشركاء التعليم التي تقودها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والمكلفة بتعزيز الاستهداف المشترك وحزم التعليم والتغذية المتكاملة المصممة لتحسين حصائل التعلم؛ ومجموعة الزراعة التي تقودها منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي، والتي تساهم بالخبرة التقنية في الاستراتيجيات الوطنية؛ ومجموعة المناخ التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تشارك الدروس المستفادة من مشروع التأمين المناخي وسيسترشد بها لتوسيع نطاق المبادرات في المستقبل. وعلى نطاق أوسع، في مجال القدرة على الصمود، سيسعى **البرنامج** إلى إقامة شراكات استراتيجية ومنسقة مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية. وستقود الوزارات، بما في ذلك الوزارات المسؤولة عن الزراعة، والبيئة، والموارد الحيوانية والسمكية، والمياه والغابات، وخدماتها اللامركزية، إدارة الموارد الطبيعية والتنمية الريفية. وبالتوازي مع ذلك، سيتعاون **البرنامج** مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم المبادرات المجتمعية التي تعزز سبل كسب العيش وقدرة الأسر الضعيفة على التعامل مع الصدمات المتكررة - ولا سيما في المناطق الشمالية والغربية - من خلال الاستفادة من خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات السياسات والتخطيط والتعامل مع القطاع الخاص والقدرة التشغيلية **للبرنامج** على مستوى المجتمعات المحلية.

35- وسيحافظ **البرنامج** على تنسيق وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ولا سيما في ما يتعلق بالنزوح القسري وسوء التغذية لدى الأطفال. وسيؤدي التعاون مع مقدمي الخدمات المالية والمنصات الرقمية إلى تعزيز كفاءة التحويلات النقدية. وبالتوازي مع ذلك، سيوسع **البرنامج** نطاق مشاركته مع البنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، لدعم التماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود؛ كما سيعزز شراكاته مع مقدمي الخدمات المالية والمنصات الرقمية وشركة تشغيل وتطوير المطارات والملاحة الجوية والأرصاد الجوية (SODEXAM)[29] والمؤسسات البحثية لتحسين نظم التنفيذ والإنذار المبكر.

36- ولزيادة تعزيز أثر البرامج واستدامتها، سيوسع **البرنامج** نطاق التعاون، بما في ذلك التعاون في ما بين بلدان الجنوب، مع المؤسسات المالية الدولية، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وسيساعد هذا التعاون على تعبئة الخبرات التقنية والموارد،

[28] البنك الدولي. 2025. *النهج النظمي من أجل نتائج تعليم أفضل – التغذية المدرسية. التقرير القطري لكوت ديفوار، فبراير/شباط 2025*. (غير متاح على الإنترنت).

[29] SODEXAM هي اختصار لـ *Société d'Exploitation et de Développement Aéroportuaire, Aéronautique et Météorologique* (*شركة تشغيل وتطوير المطارات والملاحة الجوية والأرصاد الجوية*).

وتشجيع الابتكار، ودعم التخطيط القائم على الأدلة. وستركز الجهود المشتركة على تطوير سلاسل القيمة المحلية، والنهوض بالأدوات الرقمية، وتصميم حلول تراعي التغذية وتعزز القدرة على الصمود بما يتواءم مع الأهداف الوطنية.

حصائل وأنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية

الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية: يمكن للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والمتضررين من الصدمات في كوت ديفوار تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية الأساسية أثناء الصدمات وبعدها

37- بناء على التقدم المحرز في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2019–2023، سيعمل **البرنامج** مع الحكومة لتعزيز قدرتها على تنسيق وإدارة وتنفيذ تدخلات الاستعداد للكوارث والاستجابة لها في الوقت المناسب، وهذه التدخلات مصممة للحد من أثر الصدمات وعوامل الإجهاد على الأشخاص الضعفاء، بما في ذلك من خلال دعم النظم الوطنية. وسيشمل ذلك تقديم المساعدة التقنية للجهود الرامية إلى تعزيز نظم الإنذار المبكر، بما في ذلك بالتعاون مع شركة تشغيل وتطوير المطارات والملاحة الجوية والأرصاد الجوية؛ ووضع أطر عمل استباقي؛ وتفعيل المساعدة المستجيبة للصدمات بقيادة الحكومة. وسيعمل **البرنامج** بشكل وثيق مع الحكومة لتحسين إدماج اعتبارات الأمن الغذائي والتغذية في الاستراتيجيات الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك على المستوى دون الوطني.

38- وبالإضافة إلى تعزيز النظم، سيقدم **البرنامج** المساعدة إلى الأشخاص المتضررين من أزمة الساحل، بمن في ذلك طالبو اللجوء والمجتمعات المحلية المضيفة. وسيقدم **البرنامج** المساعدة الغذائية الأساسية لمدة ثلاثة أشهر في شكل تحويلات قائمة على النقد للاجئين الوافدين الجدد؛ وستحصل الأسر نفسها بالإضافة إلى ذلك على أغذية مُصنعة خصيصا للوقاية من سوء التغذية الحاد إذا كان لديها أطفال دون سن الخامسة و/أو الحوامل والمرضعات من النساء والبنات. وسيقوم **البرنامج** بانتظام بإجراء عمليات استهداف بغية تمديد المساعدة إلى ستة أشهر للأشخاص الأكثر ضعفا. وسيضمن هذا النهج حصول كل من طالبي اللجوء والمجتمعات المحلية المضيفة على المساعدة، وفقا للمبادئ الإنسانية ومبدأ "عدم إلحاق الضرر"، بطريقة تعزز التماسك الاجتماعي. وسيعطي **البرنامج** الأولوية لتدابير الحماية، ويضمن سلامة المواقع، ويمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وسيستخدم **البرنامج** التسجيل البيومتري لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتأكد من وصول المساعدات بأمان إلى الأشخاص المناسبين. وبناء على طلب الحكومة، سيقدم **البرنامج** أيضا المساعدة إلى السكان المتضررين من الكوارث الطبيعية.

39- وسيواصل **البرنامج** بذل الجهود الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي بين السكان المضيفين والنازحين، بما في ذلك عن طريق تقييم الكيفية التي قد تؤثر بها المساعدة على ديناميات المجتمع المحلي ووضع تدابير للتخفيف من المخاطر المرتبطة بها. وسيتيح الرصد المنتظم **للبرنامج** والشركاء تعديل الاستهداف وإدماج اللاجئين الضعفاء والمجتمعات المحلية المضيفة في أنشطة المساعدة الغذائية مقابل الأصول التي تركز على الحفاظ على الأصول الإنتاجية والموارد الطبيعية الأساسية وإعادة تأهيلها، والتي تدعم بشكل مباشر الأمن الغذائي والتغذوي. وعندما يعجز نظام شبكة الأمان الوطني عن تغطية المستفيدين، سينتقلون حيثما أمكن إلى أنشطة المساعدة الغذائية مقابل الأصول في إطار الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية من أجل زيادة استقلاليتهم وقدرتهم على الصمود. وسيتم توجيه هذا النهج المحقق على مراحل وفقا للسياق ومعايير الأهلية والتخرج، استنادا إلى الضعف الاجتماعي والاقتصادي، ووضع اللجوء، والخصائص. كما سيسعى **البرنامج** إلى تيسير إدماج الأسر التي تواجه ضعفا ممتدا في شبكات الأمان الاجتماعي التي تدعمها الحكومة.

40- وفي حين ستظل التحويلات القائمة على النقد الطريقة الرئيسية للاستجابة لحالات الطوارئ، سيحتفظ **البرنامج** باحتياطي محدود من المساعدات العينية لمواجهة الصدمات المتعلقة بالطقس، ويقدم مساعدات غذائية قصيرة الأجل لسد الفجوات للأسر المتضررة.

41- وسيسعى **البرنامج**، من خلال الجمع بين الدعم المباشر للأشخاص الضعفاء والجهود الرامية إلى تعزيز النظم الوطنية، إلى تلبية الاحتياجات الفورية من الغذاء والتغذية، واستعادة سبل كسب العيش، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وبناء قدرة المؤسسات الحكومية على التنبؤ بالصدمات والاستجابة لها على نحو أفضل.

المواءمة مع الأولويات الوطنية

42- ستتواءم الأنشطة الواردة في إطار الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية مع خطة الحكومة للاستجابة والطوارئ الوطنية، والتي تحدد المساعدة المقدمة إلى السكان النازحين والمتضررين من الكوارث. وستكون قيمة التحويلات المقدمة للمجتمعات المحلية المضيفة متوائمة مع تلك المقدمة في إطار برنامج شبكة الأمان الوطني. وستسهم هذه الأنشطة أيضا في الحصيلة الثانية لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والتي تهدف إلى ضمان الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك في حالات الطوارئ.

الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية: بحلول عام 2029، تمتّع الحكومة بقدرة معززة على تنفيذ برنامج مستدام للوجبات المدرسية من خلال تعزيز نظام غذائي قادر على الصمود - يشمل سبل كسب عيش محسنة، وإدارة أفضل للموارد الطبيعية، وتطوير سلاسل القيمة المحلية

43- ترتكز الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية إلى استراتيجية شاملة ومتكاملة تهدف إلى دعم الحكومة في تعزيز رأس المال البشري لتشجيع اقتصاد تحويلي بشكل أكبر. وسيؤدي **البرنامج**، من خلال الاستفادة من خبرته القوية في مجال السياسات، ووجوده المحلي وقدرته المثبتة على تعبئة المجتمعات المحلية، دورا رئيسيا في ربط السياسات الوطنية وجهود التمويل بالحالة على أرض الواقع، ولا سيما عن طريق تمكين النساء والشباب على مستوى المجتمعات المحلية.

44- وفي إطار النشاط 2، سيدعم **البرنامج** الحكومة في تنفيذ برنامجها الوطني للتغذية المدرسية وتحقيق رؤيتها لعام 2030 المتمثلة في تقديم وجبات ساخنة ومغذية لمدة 80 يوما لنسبة 60 في المائة من تلاميذ المدارس الابتدائية في جميع المدارس الابتدائية الحكومية في جميع أنحاء البلد. ويهدف دعم **البرنامج** إلى تعزيز التغطية والجودة من خلال نهج رباعي المحاور: العمل كشبكة أمان من خلال توفير الأغذية مباشرة في المناطق التي تعاني من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي؛ والمشاركة في تعزيز القدرات المؤسسية بشكل مستدام لتصميم وتنفيذ ورصد برنامج ممول بشكل مستدام، ولا سيما الاستفادة من الأدوات الرقمية للوجبات المدرسية؛ ووضع نموذج فعال من حيث التكلفة للتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، بالتآزر مع النشاطين 3 و4، بما في ذلك تجريب التحويلات القائمة على النقد والنُهج القابلة للتطوير؛ وتوطيد الإنجازات السابقة بناء على تقييم نهج النظم لتحسين نتائج التعليم لعام 2024. وسيقوم **البرنامج** بخفض عدد الأيام التي يقدم فيها الوجبات المدرسية في المدارس المستهدفة تدريجيا لتمكين الحكومة من تولي المسؤولية على مراحل، بما يتواءم مع القدرة الوطنية على التمويل، وتقديم المساعدة التقنية والمالية المستهدفة لتعزيز الأطر السياساتية والقانونية، وتحسين آليات التمويل، وتعزيز تصميم البرامج والنظم المؤسسية، وتعزيز المشاركة المجتمعية لضمان انتقال سلس ومستدام.

45- وفي إطار النشاط 3، سيعتمد **البرنامج** نهجا متكاملا للقدرة على الصمود، مستهدفا المناطق الضعيفة على مدى ثلاث سنوات لحماية الأصول المجتمعية واستصلاحها وتعزيزها مع دعم سبل كسب عيش أكثر تنوعا واستدامة. وستساعد التدخلات المجتمعات الريفية المحلية الضعيفة على تعزيز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات، وتحسين أمنها الغذائي على المدى الطويل، وتوسيع فرص سبل كسب العيش. وعبر إعادة تأهيل الأصول المجتمعية، وتحسين الوصول إلى المياه واستحداث أدوات من شأنها الحد من المخاطر ونقلها وتخفيفها – على غرار التأمين القائم المؤشرات- يهدف **البرنامج** إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتماسك الاجتماعي وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود بشكل عام، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تقليل الاعتماد على المساعدة الغذائية بمرور الوقت. وسيولى اهتمام خاص لتمكين النساء والشباب عن طريق دعم الوصول العادل إلى الموارد، وفرص التدريب وتوليد الدخل.

46- واستنادا إلى الدعم الذي يقدمه **البرنامج** إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما النساء، في تحسين الإنتاجية، والوصول إلى الأسواق والقدرة على الصمود في وجه الصدمات وعوامل الإجهاد، فإنه سيواصل تعزيز الروابط السوقية وتجهيز ما بعد الحصاد في إطار النشاط 4. وسيشمل هذا العمل تعزيز سلاسل القيمة المحلية وإنشاء مراكز تجميع وتجهيز في مناطق مختارة، بطريقة تكمل مبادرة *المجمع الزراعي الصناعي* للحكومة. وسيقدم **البرنامج** التدريب وبناء القدرات للتعاونيات والأعمال الزراعية بشأن معايير الجودة، والتخزين، والحد من الخسائر بعد الحصاد ومعلومات الأسواق. وسيواصل **البرنامج** أيضا دعم المبادرتين الوطنيتين لتقوية الأرز والكسافا، مشجعا على إدماجهما في النظم الغذائية الوطنية، بما في ذلك برنامج

الوجبات المدرسية، للمساعدة على معالجة نقص المغذيات الدقيقة وتحسين حصائل التغذية. وللنهوض بهذا العمل، سيقوم **البرنامج** بإعادة تنشيط التحالف الوطني لتقوية الأغذية، الذي يجمع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك القطاع الخاص، للدفع قدما بالجهود الوطنية لتقوية الأغذية.

47- والأنشطة الثلاثة في إطار هذه الحصيلة مترابطة ويعزز بعضها بعضا. ولزيادة الأثر والكفاءة إلى أقصى حد، سينفذها **البرنامج** معا في المجتمعات المحلية الضعيفة نفسها.[30] على سبيل المثال، ستساعد إعادة تأهيل الأراضي على إنشاء الأصول (النشاط 3) إلى جانب دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة (النشاط 4) على استعادة قاعدة سبل كسب العيش للمزارعين، وتمكينهم من دعم البرامج المدرسية. وفي المقابل، ستوفر التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية سوقا مستقرة لأصحاب الحيازات الصغيرة، مما يدعم استدامة البرامج. وسيتم إدماج التغذية في جميع الأنشطة، مما يعزز الممارسات الصحية. وسيقوي **البرنامج** أيضا الشراكات ويتعاون بشكل وثيق مع المؤسسات الحكومية لضمان التخطيط والتنفيذ الفعالين والانتقال السلس والقابل لتوسيع النطاق إلى الملكية الوطنية للأنشطة.

المواءمة مع الأولويات الوطنية

48- تتواءم أنشطة الوجبات المدرسية المقترحة مع الاستراتيجيات والخطط الوطنية المعتمدة مؤخرا التي وضعتها وزارة التربية الوطنية ومحو الأمية، فضلا عن الأطر الحكومية الأوسع نطاقا في مجالات التعليم، والتغذية، وشبكات الأمان ودعم النظم الوطنية. وتتواءم أنشطة تعزيز القدرة على الصمود وبناء القدرات مع السياسات الوطنية التي وضعتها وزارة الزراعة والتنمية الريفية والمحاصيل الغذائية، ووزارة البيئة والتنمية المستدامة والانتقال الإيكولوجي، ومكتب الرئيس، ورئيس الوزراء بهدف تعزيز السيادة الغذائية لكوت ديفوار. وتتواءم الأنشطة مع الحصائل 1 و2 و3 المتوقعة لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

5- تحديد الأولويات والاستدامة

نهج تحديد الأولويات

49- تمثل الرؤية المتجددة الواردة في الخطة الاستراتيجية القطرية لكوت ديفوار للفترة 2026-2029 تحولا مدروسا نحو استراتيجية أكثر تركيزا واتساقا وواقعية، تتجذر في هيكلية نتائج مبسطة. وفي حين شمل الإطار السابق ست حصائل استراتيجية وأكثر من عشرين ناتجا، فإن الرؤية الجديدة تركز الجهود على حصيلتين أساسيتين تُرتبان بوضوح المساعدة الإنسانية، وتعزيز القدرة على الصمود، ودعم النظم. ويقلل هذا التحول في التركيز عدد الأنشطة بشكل كبير، ويدمجها في مجموعة أكثر تكاملا منظمة حول أربعة أنشطة، صُمم كل منها لتحقيق نتائج ذات قيمة أعلى. وعلى سبيل المثال، تم توحيد التدخلات التي كانت تُنفذ سابقا بشكل منفصل - مثل الوجبات المدرسية، ورسائل التغيير السلوكي والاجتماعي المتعلق بالتغذية، والمشتريات المحلية، وتطوير سلاسل القيمة - في مسار واحد متماسك يعزز نظم الوجبات المدرسية الوطنية ويسهم في اتباع أنماط غذائية صحية أكثر ويحفز الإنتاج المحلي للأغذية من خلال طلب مستقر ويمكن التنبؤ به.

50- وسيتطلب عمل **البرنامج** في إطار هذه الخطة الاستراتيجية القطرية نموذج تمويل يعتمد بشكل متزايد على الاستثمار المشترك مع حكومة كوت ديفوار والمصارف الإنمائية. ومع توسيع البلد لنطاق جهوده في تنمية رأس المال البشري، وتعزيز القدرة على الصمود، ودعم النظم الوطنية، سيدعم **البرنامج** الحكومة في هيكلة برامج ممولة بشكل مشترك، تعتمد على الموارد المحلية، والتمويل الميسر من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، ومساهمات الجهات المانحة التكميلية. وسيساعد هذا النهج على توسيع نطاق التدخلات الفعالة، مثل برامج سلاسل القيمة وبرامج الصحة والتغذية المدرسية، وتمكين النظم الوطنية من الاضطلاع بدور قيادي أقوى بمرور الوقت. وسيعمل **البرنامج** بشكل وثيق مع الحكومة للدعوة إلى الحصول على دعم منسق من الشركاء، وتشجيع التعاون في ما بين بلدان الجنوب من خلال منصات إقليمية مثل المركز الإقليمي للتميز المعني بمكافحة الجوع وسوء التغذية، ومواءمة خبراته التقنية مع شركاء التنمية لتعبئة استثمارات إضافية وتمويل مبتكر لدعم الحلول الوطنية. وفي حالة وجود نقص في التمويل، ستُعطي التدخلات المنقذة للأرواح الأولوية للفئات والمجتمعات المحلية الأكثر ضعفا من خلال

[30] سيتم ذلك باستخدام تحليل السياق المتكامل وتحليلات أخرى.

الاستهداف المجتمعي، بما يتماشى مع استراتيجية تحديد الأولويات الإقليمية وبالتشاور مع الحكومة والجهات المانحة والشركاء. وفي ما يتعلق بالوجبات المدرسية وأنشطة تعزيز القدرة على الصمود، سيعمل **البرنامج** مع الحكومة لتحقيق أقصى قدر من التآزر وتخفيف الآثار السلبية المحتملة على السكان المستفيدين.

51- وسيضمن **البرنامج**، من خلال المشاورات المنتظمة مع الجهات النظيرة الحكومية، أن تظل أولويات البرامج متوائمة مع الاحتياجات والاستراتيجيات الوطنية المتطورة وتكييفها مع السياق القطري طوال فترة الخطة الاستراتيجية القطرية.

استراتيجيتا الاستدامة والانتقال

52- إن نُهج الاستدامة والانتقال في **البرنامج** متجذرة في استثمارات مستدامة تسعى لتقوية قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين في النظم الغذائية. ولدعم أولوية الحكومة المتمثلة في سد الفجوات في رأس المال البشري، على النحو الوارد في خطة التنمية الوطنية الجديدة، سيواصل **البرنامج** العمل مع المؤسسات، والشركاء المحليين والمجتمعات المحلية لتعزيز المهارات والأدوات والترتيبات المؤسسية، مع تعزيز النظم المطلوبة لإدارة التدخلات وتحقيق استدامتها بمرور الوقت. وخلال فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، سيستكشف **البرنامج** أيضا مع الحكومة خيارات المشاركة المستقبلية **للبرنامج**، بما في ذلك نماذج بديلة للحضور القطري اعتبارا من عام 2029.

53- وفي إطار الخطة الاستراتيجية القطرية هذه، سيعمل **البرنامج**، بالتعاون مع الحكومة والشركاء، لتعزيز استدامة برنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، من خلال نهج تمكيني قائم على الشراكات يستند إلى الشراكات الاستراتيجية التي تمت إقامتها بموجب هذه الخطة. وستوجه جهود **البرنامج** بأطر عمل مثل توصيات تقييم نهج النُظم لتحسين نتائج التعليم في إطار التغذية المدرسية، مما يضمن أن تكون التدخلات منظمة، ومنسقة ومتوائمة مع الأولويات الوطنية.

54- ولتعزيز الاستدامة، سيُعطي **البرنامج** الأولوية للشراكات القوية وبناء أوجه التآزر مع الجهات الفاعلة، بما في ذلك وزارة الزراعة والتنمية الريفية والمحاصيل الغذائية، ووزارة التربية الوطنية ومحو الأمية، ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لدعم تطوير سلاسل القيمة المحلية وتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة. وستدعم الشراكات الاستراتيجية الطويلة الأجل، التي تدعمها آليات تنسيق فعالة بين المؤسسات، نظم غذائية قادرة على الصمود ذات ملكية وطنية.

55- وفي إطار الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية، ستركز جهود **البرنامج** لتعزيز القدرات في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ وتحليل الأمن الغذائي على تزويد الدوائر الحكومية المعنية، خاصة على المستوى اللامركزي، بالأدوات والمهارات اللازمة لتوقع الصدمات، وإدارتها والاستجابة لها بفعالية. وبالتوازي مع ذلك، سيعمل **البرنامج** عن كثب مع الجهات الفاعلة الوطنية لتحديد حلول مستدامة وطويلة الأجل للسكان الأكثر ضعفا وعرضة للمخاطر من خلال نهج متسلسل يربط الاستعداد للصدمات والاستجابة لها وبناء القدرة على الصمود، وبحسب الاقتضاء المساعدة المقدمة من خلال النظم الوطنية.

56- وفي إطار الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية، سيستخدم **البرنامج** نُهجا مستدامة تعزز النظم لدعم التوحيد التدريجي لبرنامج وجبات مدرسية وطني الملكية. وسيقوم **البرنامج** بالتخلص التدريجي من التنفيذ المباشر مع الاستمرار في العمل مع الجهات الفاعلة الوطنية لتعزيز قدراتها. وبالنسبة إلى الوجبات المدرسية، بما في ذلك نموذج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، سيواصل **البرنامج** دعم الحكومة في المشاركة في مبادرة التمويل المستدام، وتسهيل تحليلات الحيز المالي والتكاليف، والانتهاء من وضع استراتيجية تمويل وطنية، ودعم حوارات مالية منظمة مع الشركاء الرئيسيين. وستضمن هذه المبادرة الجهود المستدامة الرامية إلى النهوض بالتشريعات التي تمنح برنامج الوجبات المدرسية الوطني وضعا مخصصا وإطارا ماليا محسنا. وسيواصل النشاطان التكميليان 3 و4 تعزيز الاستدامة من خلال دعم فرص مجدية لتوليد الدخل للمجتمعات المحلية، وآليات موثوقة لإمداد المدارس بالأغذية.

57- وبالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، فضلا عن المؤسسات العامة والقطاع الخاص، سيستفيد **البرنامج** من خبرته في تحليل البيانات، والحلول الرقمية والمساعدة الغذائية المبتكرة لتعزيز القدرة الوطنية ودعم تطوير بيئة رقمية مستدامة ومملوكة محليا. وستعزز هذه البيئة عملية صنع القرارات القائمة على الأدلة وتحسن تقديم الخدمات في جميع القطاعات، بما في ذلك من خلال رقمنة البرنامج الوطني للوجبات المدرسية وتحسين الوصول إلى معلومات الطقس من أجل الاستعداد لحالات الطوارئ وتحليل الأمن الغذائي.

الملحق الأول

ملخص خط الرؤية للخطة الاستراتيجية الوطنية لكوت ديفوار للفترة 2026–2029		
مجال التركيز	**الاستجابة للأزمات**	**بناء القدرة على الصمود**
حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية	**الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية:** يمكن للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والمتضررين من الصدمات في كوت ديفوار تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية الأساسية أثناء الصدمات وبعدها.	**الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية:** بحلول عام 2029، تمتّع الحكومة بقدرة معززة على تنفيذ برنامج مستدام للوجبات المدرسية من خلال تعزيز نظام غذائي قادر على الصمود يشمل سبل كسب عيش محسنة، وإدارة أفضل للموارد الطبيعية، وتطوير سلاسل القيمة المحلية.
الأنشطة	**النشاط 1:** توفير حزمة غذائية وتغذوية متكاملة للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والمتضررين من الصدمات وتعزيز القدرات الوطنية في مجال توليد الأدلة والاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، بما في ذلك من خلال مساعدة أقوى مستجيبة للصدمات بقيادة الحكومة.	**النشاط 2:** توفير الدعوة على مستوى السياسات، والمساعدة التقنية، والمساعدة المباشرة لتنفيذ البرامج الوطنية ونشر حزم مبتكرة قائمة على المدارس والتغذية تشجع الأغذية المغذية والآمنة المنتجة محليا.
		النشاط 3: تقديم المساعدة إلى المجتمعات المحلية لحماية واستعادة وتعزيز الأصول الرئيسية والبنية التحتية الأساسية التي تخفف من أثر الصدمات بما في ذلك إعادة تأهيل الأصول الطبيعية والإنتاجية.
		النشاط 4: تقديم المساعدة التقنية إلى المؤسسات الوطنية، والجهات الفاعلة المحلية في سلاسل القيمة الغذائية والسكان المستهدفين لتمكينهم من زيادة الإنتاجية الغذائية المحلية المغذية، والوصول إلى فرص دخل وأسواق جديدة، بما في ذلك المدارس.

الملحق الثاني

الرصد والتقييم والأدلة وإدارة المخاطر

ترتيبات الرصد والتقييم وتوليد الأدلة

1- أنشأ المكتب القطري نظاما شاملا للرصد والتقييم لضمان المواءمة التامة مع تعميم المديرة التنفيذية بشأن متطلبات الرصد الدنيا ومعايير آليات التعقيبات المجتمعية. واسترشادا باستراتيجية إدارة المعرفة، سيضمن النظام رصد أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية، والإبلاغ عنها ومتابعتها من أجل بناء الأدلة، وتوجيه صنع القرارات المتعلقة بالبرامج وإظهار مساهمات **البرنامج** في تحقيق القضاء التام على الجوع.

2- ستتم مواءمة مؤشرات الحصيلتين والأداء مع أولويات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وتقييمها وفقا لمتطلبات الرصد المؤسسي. وسيتم تصنيف مؤشرات الحصيلتين والمخرجات والعمليات بحسب الجنس، والعمر والإعاقة.

3- سيتم وضع أهداف تؤيدها المجتمعات المحلية وستتضمن المساءلة أمام الأشخاص المتضررين. وسيتم تعزيز آليات التعقيبات المجتمعية من خلال نشر نظام SugarCRM كجزء من جهود **البرنامج** لتعميم الضمان العالمي. وسيعمل النظام كمنصة موحدة لتصعيد المشاكل المحددة من خلال آليات التعقيبات المجتمعية ورصد العمليات. وسيعمل **البرنامج** عن كثب مع الشركاء الحكوميين المسؤولين عن تنفيذ عدد من الأنشطة **للبرنامج** في كوت ديفوار لضمان مواءمة الأهداف، ورصدها واستخدامها لتعديل التدخلات.

4- سيتم إجراء تقييم مفصل لرسم خرائط القدرات في بداية الخطة الاستراتيجية القطرية باستخدام نظم تقيس المعرفة والأداء المتعلقين بتعزيز قدرات البلد.

5- سيستخدم المكتب القطري تكنولوجيات التحليل والأتمتة لجمع البيانات وتحليلها وعرضها بصريا، مثل النظام المؤسسي لرصد أثر الأصول، لتقليل التكاليف إلى أقصى حد وزيادة الكفاءة. كما سيجري تقييما لأثر الخصوصية لتحديد البيانات اللازمة لتصميم البرامج وكفاءتها وضمان الالتزام بمعايير حماية البيانات في **البرنامج**.

6- ستخضع الخطة الاستراتيجية القطرية لعدة تقييمات لمشاريعها. وسيتم إجراء رصد منتظم بعد التوزيع لتمكين فهم أفضل لكيفية استخدام مختلف فئات المستفيدين الذين يساعدهم **البرنامج** لتحويلات المساعدة الغذائية.

7- طلبت الحكومة دعم **البرنامج** لإجراء تقييم وطني جديد للأمن الغذائي. وستعزز هذه العملية - إلى جانب تقييمات الاحتياجات الأساسية، والرصد عن بُعد للأمن الغذائي، ودراسة سد الفجوة التغذوية - النظم الوطنية لتحليل انعدام الأمن الغذائي وإرشاد عملية صنع القرارات القائمة على الأدلة. ومن خلال هذا التعاون، سيعمل **البرنامج** بشكل وثيق مع المؤسسات الوطنية لمواصلة تعزيز القدرات التحليلية، وتحسين آليات التنسيق، ودعم دور الحكومة القيادي في الحفاظ على أطر رصد الأمن الغذائي الوطنية المتينة.

إدارة المخاطر وتدابير التخفيف

8- سيوجه التحديث المنتظم لسجل مخاطر المكتب القطري إجراءات الاستعداد للمخاطر وتخفيفها. وقد خصص **البرنامج** موارد في المجالات ذات الأولوية لسجله المتعلق بالمخاطر القطرية، وأعمال الرقابة والضمان. ولدى **البرنامج** إجراءات تشغيلية موحدة وأطر لإدارة المخاطر لتخفيف المخاطر المحتملة على الصحة، والسلامة والأمن.

9- من المتوقع أن تستمر تحركات طالبي اللجوء نحو شمال كوت ديفوار، في الوقت الذي لا يزال فيه الوضع الأمني في المناطق الحدودية هشا، مما يفرض مخاطر على الوصول والاستمرارية التشغيلية. وسيُعطي **البرنامج** الأولوية لرصد المخاطر بشكل مستدام، والإنذار المبكر، ووضع خطط الطوارئ الاحترازية، وسيعمل مع السلطات الوطنية والمحلية لتخفيف مخاطر الحماية والأمن. وعلى المستوى البرامجي، قد يؤدي تزايد التعرض لأخطار الكوارث الطبيعية إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. وللحد من هذه المخاطر، سيعمل **البرنامج** على تعزيز قدرة الأسر والمجتمعات المحلية على الصمود، والاستثمار في تدابير الاستعداد

لتقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية تدريجيا. وسيضمن **البرنامج** أن تكون تدخلاته مصممة بعناية لتجنب تفاقم التظلمات المحلية. وسيتم تقديم المساعدة بطريقة منصفة ومراعية للسياق الاجتماعي والسياسي المعقد، مع دعم الجهود الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي دعما نشطا. وسيظل المكتب القطري يشارك بنشاط في شبكات الأمم المتحدة المخصصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وللمساعدة على تخفيف مخاطر الحماية، سيخضع جميع الشركاء المتعاونين لتقييم لقدرتهم على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، على النحو المبين في تعميم المديرة التنفيذية لعام 2023 بشأن هذا الموضوع.

10- للحد من مخاطر تعطل سلاسل الإمداد والتوزيع، سيتم تصميم نماذج خدمات لوجستية مسبقا مع الحكومة استنادا إلى المتطلبات والاحتياجات التشغيلية وتقييمات المخاطر.

11- سيعالج **البرنامج** مخاطر التدليس وتحريف مسار الموارد من خلال الرقمنة المستمرة لنظمه وتعزيز تدابير ضمان إدارة الهوية لكل من التحويلات القائمة على النقد والعينية. وللحد من التعرض للمخاطر الاستئمانية ومخاطر تشويه السمعة، سينفذ **البرنامج** تدابير رقابية تحصن الضوابط الداخلية والالتزام بمتطلبات الامتثال وتعزز الشفافية والمساءلة. وسيخضع جميع الشركاء المتعاونين لعملية فحص دقيق عبر بوابة شركاء الأمم المتحدة، وتقييمات أداء سنوية، وزيارات رقابية منتظمة.

12- قد تؤدي محدودية توافر الخبرات المتخصصة إلى تقييد قدرة **البرنامج** على تقديم المساعدة التقنية المستدامة ودعم السياسات، مما قد يبطئ من إضفاء الطابع المؤسسي على القدرات اللازمة لتسليم المسؤولية على الصعيد الوطني بشكل فعال.

الضمانات الاجتماعية والبيئية

13- سيقوم **البرنامج** بتنفيذ الأنشطة وفقا لسياسة الحماية والمساءلة في **البرنامج** وإطاره المتعلق بالاستدامة البيئية والاجتماعية لعام 2019. وسيعمل **البرنامج** أيضا على تعزيز آلياته للتعقيبات المجتمعية لضمان إمكانية الوصول إليها، واستجابتها وقدرتها على التعامل مع الشكاوى، وخاصة تلك المتعلقة بالضمانات الاجتماعية. وبالتوازي مع ذلك، ستعمل الأنشطة في إطار هذه الخطة الاستراتيجية القطرية على تعزيز الممارسات المسؤولة بيئيا، بما في ذلك دعم تنفيذ نظام إدارة بيئية يهدف إلى الحد من البصمة البيئية **للبرنامج** وشركائه.

الملحق الثالث

توزيع ميزانية احتياجات الحافظة القطرية وتكاليفها بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية

الجدول 1: ميزانية احتياجات الحافظة القطرية *(دولار أمريكي)*						
حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية	النشاط	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	المجموع
		2026	2027	2028	2029	
1	01	2 703 273	4 600 542	4 221 477	2 543 909	**14 069 201**
2	02	3 828 735	6 547 600	6 784 402	4 475 910	**21 636 646**
2	03	1 875 568	2 824 342	2 906 715	1 667 643	**9 274 268**
2	04	1 381 686	2 350 837	2 337 957	1 342 512	**7 412 992**
المجموع		**9 789 262**	**16 323 321**	**16 250 551**	**10 029 973**	**52 393 107**

الجدول 2: التوزيع الإرشادي للتكاليف بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية *(دولار أمريكي)*			
	الحصيلة الاستراتيجية 1 للبرنامج	**الحصيلة الاستراتيجية 3 للبرنامج**	**المجموع**
	الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية	**الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية**	
مجال التركيز	**الاستجابة للأزمات**	**بناء القدرة على الصمود**	
التحويلات	9 830 236	26 016 407	**35 846 643**
التنفيذ	1 845 447	5 774 862	**7 620 308**
تكاليف الدعم المباشرة	1 534 835	4 193 620	**5 728 455**
المجموع الفرعي	13 210 517	35 984 889	**49 195 406**
تكاليف الدعم غير المباشرة	858 684	2 339 018	**3 197 701**
المجموع	**14 069 201**	**38 323 906**	**52 393 107**

الملحق الرابع

المستفيدون بحسب السنة

الجدول 3: المستفيدون بحسب السنة					
	2026	2027	2028	2029	المجموع
إجمالي المستفيدين (بدون تداخل)	189 270	203 880	184 780	121 500	357 280

الملحق الخامس

الحصة الغذائية (*غرام/شخص/يوم*) و/أو قيمة التحويلات القائمة على النقد (*دولار أمريكي/شخص/يوم*) بحسب حصيلة ونشاط الخطة الاستراتيجية القطرية										
	الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية						الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية			
	النشاط 1						النشاط 2		النشاط 3	
نوع المستفيدين	الغذاء مقابل الأصول (الاستجابة لحالات الطوارئ)	توزيع الأغذية العام – الاستجابة للصدمات المتعددة	توزيع الأغذية العام – اللاجئون	توزيع الأغذية العام – التغذية (سن 6 أشهر – 59 شهرا)	توزيع الأغذية العام – التغذية (الحوامل والمرضعات من النساء والبنات)	توزيع الأغذية العام – اللاجئون (المواقع)	الوجبات المدرسية – أطفال المدارس الابتدائية		الغذاء مقابل الأصول	القدرة على الصمود وإدارة المخاطر
الطريقة	تحويلات قائمة على النقد	أغذية	تحويلات قائمة على النقد	أغذية	أغذية	تحويلات قائمة على النقد	أغذية	تحويلات قائمة على النقد	تحويلات قائمة على النقد	تحويلات قائمة على النقد
حبوب		350					150			
بقول		80					30			
زيوت		25					10			
ملح										
سكّر										
مستحضر Super Cereal										
مستحضر Super Cereal Plus				200	200					
مسحوق المغذيات الدقيقة										
مجموع السعرات الحرارية/اليوم		1 747		787	787		728			
نسبة السعرات الحرارية من البروتين										
التحويلات القائمة على النقد (*دولار أمريكي/شخص/يوم*)	0.6		0.55			0.55		0.33	0.6	3.6*
عدد أيام الإطعام في السنة	180	90	180	180	180	90	70		90	1

ملاحظة: يعد عدد أيام الإطعام للوجبات المدرسية متوسطا حيث يتم تنفيذ نماذج مختلفة مع الحكومة. وتعتمد حصة الغذاء مقابل الأصول التحويلات القائمة على النقد على سلة حد أدنى للإنفاق، لكل من الحصيلة 1 والحصيلة 2. ويستند توزيع الأغذية العام لطالبي اللجوء (اللاجئين) أيضا إلى سلة الحد الأدنى للإنفاق، في حين يتواءم توزيع الأغذية العام للمجتمعات المحلية المضيفة مع البرنامج الحكومي لشبكة الأمان الاجتماعي.

* يشير التحويل في إطار نشاط القدرة على الصمود وإدارة المخاطر إلى دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لتغطية أقساط التأمين على المحاصيل..

الملحق السادس

روابط للموارد التقنية والموارد ذات الصلة

يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات المتعلقة بالجوانب التشغيلية وبالميزانية من خلال بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية.[1]

وستقدم معلومات محددة لكامل فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، وستحدث سنويا، وتشمل ما يلي:

أ) طريقة التحويل لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية.

ب) لمحة عامة عن المستفيدين، بحسب الفئة العمرية والجنس وحالة الإقامة، وبيانات عن المستفيدين مصنفة بحسب فئة المستفيدين والجنس وطريقة التحويل لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية؛

ج) توزيع الحصص الغذائية أو التحويلات لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية؛

د) توزيع التحويلات بحسب الطريقة؛

ه) معلومات كمية، بالقيمة بالدولار الأمريكي، لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية، وبحسب عدد الأطنان عند الاقتضاء؛

و) خطة لتحديد الأولويات تعاير خطط التنفيذ بما يتماشى مع الآفاق المتوقعة للموارد.

[1] وفق التكليف بموجب سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية لعام 2016.